أمام مصرف الرشيد/ فرع (ألبو شجاع): ضباط متعبون.. ورشاوى نظامية!

إذا أردت تسلم راتبك.. فعليك أن (تشتريه)

أحمد السعداوي
تصوير/ سمير هادي

يوماً بعد آخر يتكشف لنا أن سقوط نظام صدام كان الفقرة الأسهل في مسلسل (ما يجب إسقاطه) وإن هناك أصناماً متخفية عديدة ما زالت تناور كي لا تسقط، أو إننا عاجزون عن إسقاطها حتى لو رغبنا بذلك.
ولعل أبشع ما ورثناه من (الدولة السابقة) المنهارة هو الفساد الإداري الذي لا يريد أن ينهار، وخلال الأمد الذي ابتدأ مع تشكيل أجهزة الدولة الجديدة وحتى الآن تراكمت الشواهد

الرشاوى والالتفاف على الأنظمة والقوانين، والتزوير وغيرها مظاهر (اعتاد) عليها المواطن العراقي خلال الزمن السابق. وعليه أن يعتادها الآن، وأن لا يصدم من أن شيئاً لم يتغير! وأكاد أجزم بأن مواطناً عراقياً واحداً لم يسلم خلال السنة الماضية - في الأقل - من مظهر واحد من مظاهر الفساد الإداري.

حالة

في مصرف الرشيد فرع ألبو شجاع في منطقة الكرادة وابتداء من يوم السبت ١٦/ ١٠ احتشد العشرات من منتسبي الجيش السابق لتسلم دفعة جديدة من رواتبهم المتأخرة، هؤلاء المنتسبون يحملون رتبتي نقيب وعقيد فقط في هذا المكان تحديداً وعلى مدى الأيام التالية تمت عملية ابتزاز علنية،قيل لنا: أثرى بعض العاملين في المصرف - أو بعضهم - خلال أيام من جرائها وتكبد الضباط نحو ثلاثة أرباع قيمة رواتبهم وحصلوا على الربع المتبقي منها (أو أقل) بعد جهد وإذلال!
ضباط جاءوا من مختلف مدن ومحافظات العراق، في سبيل الحصول على حقوقهم المتأخرة وفوجئوا بالعراقيل والفوضى وعدم التنظيم.. وما هو أنكى.. الرشوة العلنية.
امتلأ المكان بهم، بعضهم تجمهر على الأرصفة وأمام حيطان المنازل المجاورة.. وآخرون اصطفوا في طابور طويل.. أمام باب المصرف.. علمنا فيما بعد أنه طابور ارتجالي.. ولا يؤدي إلى نتيجة.

فوضى

ما الغريب في الأمر؟ مظاهر الزحام والفوضى والتعقيدات الإدارية منتشرة في أغلب الدوائر الحكومية وكذلك الرشوة.. فهي شيء لم نستورده من الخارج. ولكن ألا تثير مثل هذه القضية الاستغراب فهذه هي الكارثة الحقيقية.
أغلب الضباط الذين أتوا إلى مصرف الرشيد/ فرع ألبو شجاع كانوا يتحدثون معنا حول هذه القضية وكأنها قضاء وقدر.
صالح محمد.. أتى من محافظة بابل. وهو يقول إنه منذ أربعة أيام في بغداد وقد اضطر إلى المبيت في فندق بكلفة ٢٠ ألف دينار في الليلة الواحدة، وما زال يراجع المصرف من دون نتيجة. فليس هناك نظام محدد لتسليم الرواتب للضباط الذين يراجعون هذا المصرف. وقد جاءوا إلى هنا بناءً على إعلان أذيع في وسائل الإعلام. لكنهم لم يتوقعوا أن يطول بهم الأمر هكذا.
أحد الضباط قال موضحاً: إنهم - كما يفترض - سيتسلمون أربع دفعات من رواتبهم.. بما يقدر بـ (١,٨٠٠) ألف دينار لرتبة العقيد.. لكن آخرين ذكروا أنهم سيتسلمون نصف المبلغ والنصف الآخر في وقت لاحق.. إذ سيتسلم النقباء ٧٢٠ ألفاً والعقداء ٩٠٠ ألف.
حسب المعلومات التي أذيعت في وسائل الإعلام.. فإن مجموع من سيتسلم الرواتب من الضباط في هذا المصرف ومصارف أخرى هو تسعة آلاف ضابط، ستة آلاف من المحافظات، وثلاثة آلاف من بغداد. ويتم ذلك خلال أربعين يوماً.
خالد جرجيس (نقيب) جاء من الموصل.. وبدا منهكاً وهو يقرر بيأس أن الـ(٤٠) يوماً ستنتهي دون أن يتسلم راتبه، وما يزعجه أنه يصرف يومياً مبالغ ليست بالهينة للمبيت في الفندق والأكل وما شابه من دون أن يصل إلى نتيجة.
أما العقيد هاني/ ماجستير هندسة طائرات فبدا أكثر انفعالاً وهو يشرح معاناته بالمجيء من محافظة البصرة.. ومواجهة هذا الوضع الذي لا يحمل ذرة من الإنسانية كما يقول.

المقسوم.. عيني عينك

ولكن ما هو هذا الوضع؟
يتجمع الضباط المراجعون لهذا المصرف من الصباح الباكر، وينتظرون أمام بناية المصرف المسيجة بالأسلاك الشائكة حتى يبتدئ الدوام. ثم يتكدسون شيئاً فشيئاً أمام الباب المغلق للمصرف.. ويبتدئ حرس الحماية في (دفع) المراجعين، وإرجاعهم للوراء.. ثم تعود الحشود للتجمع بحمية أكبر نتيجة دخول عدد من المراجعين إلى داخل المصرف لسبب مجهول.. وبعد انقضاء ساعات لا يتغير من الوضع شيء سوى إن حماسة البعض تفتر فيجلس على الرصيف أو في ظل جدار تاركاً للآخرين متابعة أمل ضعيف بتسلم راتب يأتي كضربة حظ، فليس هنالك نظام أو ضوابط، والذين يدخلون لا يعرف أحد كيف دخلوا، لكنهم يعرفون أيضاً، فالقضية قضية (جهد شخصي).
وحين جلسنا مع عدد من هؤلاء المراجعين شرحوا لنا طبيعة هذا (الجهد الشخصي). إذ يتوجب على من يريد حقاً تسلم راتبه أن يكتب اسمه في قصاصة صغيرة ويسلمها مع مبلغ (٥٠ ألف) إلى أحد موظفي الحراسات في المصرف.. وهذا بدوره يسلمها إلى شخص آخر يقوم بتنظيم قوائم بأسماء (القصاصات) ثم يذيع هذه الأسماء أو بعضاً منها لكي تدخل إلى المصرف. أما الآخرون فعليهم التجمع في الخارج وتمضية بقية النهار لا أكثر.
هذا الأمر يتم - كما يبدو - عيني عينك!! فقد أشار أحد الضباط المراجعين بيده قائلا: أنظر هذا الضابط صديقي وهو يسلم الآن كما ترى (المقسوم) لهذا الحارس مع قصاصة كتب عليها اسمه. في اليوم الرابع! ارتفعت (التعرفة الكمركية) للدخول إلى المصرف لتصبح (٧٥) ألف دينار كما أكد الكثيرون. وهذا الرقم معرض للزيادة في الأيام القادمة وكأنه تفصيل صغير في (سوق حرة) عادية.
الشيء المؤلم الآخر.. هو سوء معاملة حراس المصرف للمراجعين.. فلأن المراجع يرى رأي العين إن حقه يمكن أن يضيع إذا تهاون ولم يتدافع مع الآخرين يتشكل زحام كبير أمام المصرف فيعمد الحراس إلى إطلاق العيارات النارية في الهواء لإبعاد المراجعين عن سياج الأسلاك الشائكة. وفي أغلب الأحيان يستخدمون الكلمات النابية في شتم من يحاول الدخول.
العقيد علي أدهم قال منفعلاً أنه احتج على هذه الحال المزرية.. فقيل له: (وين تريد روح.. اشتكي).
ضابط آخر قال بألم.. هل هذا جزاؤنا.. أن نهان من قبل هؤلاء الـ..؟ هل نستجدي منهم؟

قوائم

على أحد الجدران (سجي) باب كبير علقت عليه قوائم. وحين اقتربنا منها شاهدنا أنها تحوي مواعيد وجداول بتوزيع الرواتب حسب الرتب وتفاصيل أخرى. لكن هذا الباب بدا في المشهد النهائي منزوعاً من مكانه، وخارج الوضع الذي يعانيه هؤلاء الضباط.
مجموعة من الضباط من محافظات الأنبار وديالى وبابل تكلموا كلهم بكلام واحد: لماذا لا يوزعون الرواتب حسب الـ(بودرا) أو البطاقة التموينية؟ لماذا لم يوزعونا بين مصارف في محافظاتنا.. ألا يوجد أحد يراقب هذه الرشاوى (المنظمة) والعلنية؟ إلى من نشتكي؟

تعليمات

على مدى ثلاثة أيام حاولنا اللقاء مع مدير المصرف أو مندوب وزارة الدفاع المشرف على توزيع الرواتب والذي قيل مرة إنه عقيد ومرة أخرى عميد.. أو إنه مقدم خالد.. لكن الحرس الذي أخذ هوياتنا الصحفية إلى داخل المصرف عاد بها من جديد يقول إنه (أي العقيد أو العميد أو المقدم) سيلتقي بكم غداً، لكن غداً جر معه غداً آخر، ثم جاء الجواب صريحاً.. ليس هنالك مجال للقائكم.
-إذن تحدثوا أنتم معنا!
قلنا للحراس فأجابوا:
-التعليمات تمنع علينا الحديث مع الصحافة بغياب المسؤول!
-إذن أين هو المسؤول عنكم؟ نريد طرح بعض الأسئلة عليه!
-المسؤول لا يقابل أحداً (رحمة لوالديك صير برة!).

شيء إيجابي

لو ينادون علينا حسب الحروف الأبجدية.. أ ب ج د؟
رجاء ظل تائهاً وساذجاً أمام جدية وواقعية الصورة الساخنة.. (عليك أن تشتري راتبك بخمسين ألف دينار).
-أين لجنة النزاهة؟
صاح أحد الضباط، ولكنها أصوات مكتومة، وما هذه الحالة التي مررنا عليها سوى مثال واحد (قد يكون صغيراً) لوضع شائع وشائك يضغط علينا كل يوم بدرجة أكبر هل يتوجب علينا أن نبحث عن مفردة أخرى بديلة عن مفردة الرشوة.. تجعلنا نتقبلها كشيء إيجابي. سؤال نطرحه على من يهمه الأمر.. هذا يعني إننا جميعاً مدعوون للإجابة عنه مواطنين وموظفين وعسكريين وسياسيين، حكومة ومجتمعاً مدنياً ومجلساً وطنياً ولجنة نزاهة وقضاء...

هيئة الآثار اشترت أبوابها المسروقة.. وأمانة بغداد لا تعلم ان الأنقاض تحاصرها!

القشلة.. بالأمس نهبها اللصوص واليوم صارت حاوية نفايات!

ماجد موجد

على جانبي الشارع الممتد من مبنى وزارة الدفاع القديمة وحتى ساحة الرصافي يقع الكثير من المباني والشواهد التراثية التي تشير إلى فترة مهمة من تاريخ العراق الحديث، غير أن الحقيقة المؤلمة التي يشهدها الآن ذلك الشارع وابنيته التراثية تدعو إلى التوقف عندها ملياً، إذ لم يتبق هناك سوى أطلال خربة ملأت بطونها وبقايا واجهاتها ألا زبال والنفايات،

الحاج محمد الخشالي

المركز الإداري لبغداد طوال مئة عام بحاجة إلى مشروع تأهيل طموم

مبان تراثية أصبحت حاويات للقمامة والنفايات

مبنى الـ(قشلة) أو(القاشلاء) اسم عثماني معناه الثكنة العسكرية الشتوية، إذ أن الحكومة العثمانية كانت تلجا إلى هذا المكان في فصل الشتاء، غير أن الاسم الذي شاع بعد ذلك هو مبنى الحكومة القديم، وصار اسم القشلة يطلق على المنطقة التي يقع فيها المبنى.
تمتد مدة اشغاله إداريا منذ تأسيسه في عام (١٨٦٠) إبان عهد الحكم العثماني وحتى ستينيات القرن الماضي (١٩٦٧) وبعد هذا التاريخ أفرغت البناية وبقيت مهجورة ثم أعيد ترميمها في التسعينيات
بوصفه مبنى تراثيا
مبنى القشلة الذي يقع على ضفاف نهر دجلة من جهة الرصافة تحيطه العديد من الأبنية التي لاتقل عنه أهمية من الناحية التاريخية أو التراثية وهي جميعا تعرضت للنهب والخراب والإهمال، فقد أصبحت بعض هذه الأبنية بعد أن سرقت أبوابها وهدمت سقوفها حاويات للازبال والنفايات والأنقاض، هذا ما شاهدناه أثناء طوافنا في الشارع من بدايته قرب مرقد الشيخ عثمان بن سعيد وحتى مقهى الشاه بندر الذي يقع قبالة زاوية مبنى القشلة من جهته الجنوبية المطلة على شارع الرشيد.

القشلة قرن ونصف من الذكريات

في مقهى الشاه بندر الذي يعد هو الآخر مبنى تراثيا، لقدمه إذ يعود تاريخه إلى عام (١٩١٧) وطوال تلك السنوات كان اغلب رواده من السياسيين والأدباء والمثقفين . التقينا الحاج محمد الخشالي وهو أحد الشخصيات المعروفة في بغداد وله كتابات تتناول التراث البغدادي لاسيما منطقة القشلة التي هو أحد قاطنيها منذ الثلاثينيات، ولكن سألناه عن تاريخ المنطقة وما طرأ عليها من تغييرات، قطب حاجبيه الرماديين وكأن السؤال آلمه، ثم اندفع بالإجابة قائلا: بناية القشلة أنشئت في زمن نامق باشا الكبير وقد جعل منها ثكنة عسكرية، وفي عام ١٨٦٨ بنيت في داخلها منصة الساعة وهي ناقوس كبير كان يضرب لأيقاظ الجنود، وكان جميع سكان مدينة بغداد القديمة يسمعون صوته، واستمرت البناية على هذه الحال حتى تشكلت الحكومة العراقية برئاسة عبد الرحمن النقيب، فاصبح المبنى يضم خمس وزارات: العدل والمالية والمواصلات والمعارف والداخلية، وبقيت هذه الوزارات في المبنى حتى مجيء الحكومة الجمهورية التي أمرت بإفراغه.
وبعد دخول قوات الاحتلال في ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ وسقوط النظام تعرض المبنى إلى عملية سرقة وتخريب بشعة إذ سرقت الأبواب والشبابيك وهدمت بعض جدرانه وسقوفه مثلما سرقت ودمرت الأبنية التراثية الأخرى المحيطة به وهي المطبخ العسكري العثماني الذي كان مخصصاً لجنود الحراسات المتمترسين في حواري المنطقة التي كانت آن ذاك المجمع الإداري والسكني لرجال الحكومة وقادتها العسكريين، ومبنى مكتب الإعداد العسكري، الذي تحول في عام ١٩٠٨ إلى كلية الحقوق القديمة ثم أصبح بعد العشرينيات مقرا إداريا لمحافظة بغداد ثم ظلت تتعاقب عليه الدوائر حتى أفرغ وجعله مخزنا لأضابير وزارة العدل والمحاكم العراقية، وفي الجهة الجنوبية لمبنى القشلة تقع المدرسة الرشيدية التي يمتد تاريخها إلى فترة السلاجقة وتحولت فيما بعد إلى مستشفى كل هذه الأبنية للأسف تعرضت للتخريب والنهب، ربما المكان الوحيد الذي لم تطله يد التخريب هو جامع السراي وهو جامع قديم أعيد ترميمه في زمن الملك غازي الأول سنة ١٣٥٣ هجرية حسب مامدون في أعلى البوابة الرئيسة للجامع. وهناك أيضا جامع السليمانية الذي يقع في الجهة المقابلة لمرقد الشيخ عثمان بن سعيد ويعود تاريخ هذا الجامع إلى سنة ١٢٠٦ هجرية.

أرقام.... وآلام

الأستاذ فؤاد طه الهاشمي مهتم بالتراث البغدادي تحدث عن مبنى القشلة بلغة الأرقام والآلام قائلاً: بنيت (القشلة) على مساحة (١٨٢م) طولا وعرضها من الجانب الشمالي(١٥م) أما جنوبا فعرضها (٦٠م)، نهر دجلة من قبلتها وتتصل من شمالها بمبنى مديرية الشرطة سابقا . وهو مهجور حاليا . ومن جهتها الشرقية تمتد على شارع كان يحمل اسم الوالي المصلح (مدحت باشا) وعليه تقع بوابتها الرئيسة، كما أن لها بابين آخرين يقع أحدهما في الجهة الشمالية ويواجه الآخر بناية المحاكم المدنية، إن هذه البناية وغيرها من الأبنية في هذه المنطقة قد تحولت إلى خرائب بعد أن نهبت أبوابها وشبابيكها، لقد شاهدت بعيني حفنة من المجرمين وهم يجهزون على بوابتها الرئيسة وكانت أزاميلهم تضرب في قلبي ولكن لم استطع فعل شيء أمام فوهات أسلحتهم التي كانوا يحملونها، لقد اخذوا البوابة وباعوها بثمن بخس . الأنذال . انظر ما الذي تبقى من هذه الابنية العريقة أنها مجرد حاويات ازبال، أما بناية المحاكم فقد جعلوها ساحة لوقوف السيارات واحيلت بعض غرفها إلى مرافق صحية، فأين هي أمانة العاصمة؟ وأين هي المنظمات المهتمة بالأماكن التراثية والثقافية؟ وأين هم رجال الآثار والتراث وقد صارت شواهد بلادنا الأثرية والتراثية خرائب للقمامة والانقاض... ؟

بين المواطن والمسؤول

بعض المواطنين بثوا شكواهم بألم عما تعانيه منطقة القشلة من إهمال واضح بعد أن حولها أصحاب المطابع وغيرهم إلى حاويات نفايات فضلا عن الأنقاض التي ملأت الشارع المواطن كامل محمد العامري وهو صاحب محل في المنطقة قال: إن (الأمانة) لم تدخل هذا الشارع منذ سقوط النظام والى اليوم، انظر إلى هذه الأنقاض وهذه السيارات المحترقة إنها نتيجة القصف لبناية المصرف العقاري في بداية الحرب من العام الماضي، ولكن الأمانة لم تكلف نفسها عناء الدخول في هذا الشارع ورفع الأنقاض عن الأبنية التي تهدمت واعادة ترميمها أو غلق أماكن أبوابها التي سرقت حتى لاتكون مثل ما هي عليه الآن مجرد حاويات ازبال.
محطتنا الرسمية الأولى كان السيد مدير الإعلام في أمانة العاصمة، الذي قال: المخالفات موجودة في جميع أنحاء بغداد والعراق، والحرب مازالت مستمرة
لذلك لا نستطيع السيطرة بشكل كامل على جميع المشاكل التي تعانيها بغداد فيما يخص مسؤوليات أمانة العاصمة، وهذه الأماكن التي ذكرتها حتى وان كنا رفعنا عنها النفايات فهل ان المواطنين سوف يتوقفون عن العودة لرمي النفايات فيها؟..
قاطعت مدير الأعلام بالقول: وهل يعني هذا إنكم ستتركون هذه الأماكن التراثية تغرق في الوحل والقمامة دون حل جذري يجنبها الانهيار ويحافظ على بقائها؟ ثم أن هناك أنقاضاً مضى عليها اكثر من عام ونصف دون أن يتم رفعها.. فقال: لاعلم لدي عن وجود هذه الأنقاض وسوف اذهب بنفسي لاتفقد المنطقة واعدك برفعها. أما عن موضوع المباني التراثية فهذه مهمة دائرة الآثار والتراث وعليها أن تفاتحنا من اجل التعاون على إعادة ترميمها وصيانتها.

اشترينا بابها المسروق

دائرة الآثار والتراث كانت محطتنا الرسمية الثانية وهناك التقيت الدكتور حميد محمد حسن مدير المسح والتوثيق التراثي الذي قال: لدينا مخاطبات كثيرة مع جميع الدوائر المعنية، ومنها وزارة الثقافة، وهناك تعاون واضح من قبل الوزارة لإنقاذ مبنى القشلة والمباني التراثية الأخرى المحيطة بها بما فيها مبنى وزارة الدفاع القديمة الذي نسعى لأن يحافظ على مكانته التراثية، وقد وعدنا من قبل وزارة الداخلية لاخراج العوائل التي تسكنها حاليا، أما فيما يخص مبنى القشلة فقد قمنا بحملة تنظيف دواخله ورفع الأنقاض، وكذلك تم شراء أبوابه التي سرقت من أحد باعة التراثيات وقد كلف ذلك مبالغ طائلة تبرعت بها بعض المنظمات المعنية، وهناك اتفاق مع مؤسسات وجمعيات دولية ومحلية وبالتعاون مع وزارة الثقافة للمباشرة بالعمل لاعادة صيانة مبنى القشلة وجميع المباني الأخرى، واعتبار منطقة القشلة برمتها منطقة تراثية ستخضع لعملية صيانة وترميم كبرى وقد هيأنا كل شيء لذلك، فضلا عن ذلك ان السيد وزير الثقافة في اجتماعنا الأخير معه أكد على إعادة صيانة وترميم جميع الأبنية والأماكن التي تحمل مظاهر تراثية، بما فيها الحمامات والأسواق والمقاهي والساحات والشوارع وهي إجراءات ستنفذ في القريب إن شاء الله.